الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية

نحو

خطاب تربوي جديد

للطفل في الكويت والبلاد العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

بعد عودة الكويت الى عافيتها واستعادة سيادتها على اثر كارثة اغسطس ١٩٩٠م واستقرار الامور والاوضاع في مجتمعها، دعت الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية الى لقاء علمي على مدى يومين بتاريخ ١ و٢ ديسمبر ١٩٩٢ لوضع تصور جديد لما يجب ان يكون عليه الخطاب التربوي الموجه للطفل في الكويت والبلاد العربية.

وشارك في اللقاء مجموعة من العلماء والمفكرين والباحثين من داخل وخارج الكويت، وهم:

١ ـ الدكتور حسن الابراهيم	رئيس الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية
٢ ـ الاستاذ انور النوري	وزير التربية سابقا
٣ ـ الدكتور عبدالمحسن العبدالرزاق	مدير جامعة الكويت سابقا
٤ ـ الدكتور سعد الدين ابراهيم	رئيس مركز ابن خلدون واستاذ بالجامعة الأميركية بالقاهرة
٥ ـ الدكتور حامد عمار	استاذ بكلية التربية جامعة (عين شمس ـ القاهرة).
٦ ـ الدكتور هاني احمد فارس	استاذ بجامعة بريتش كولومبيا
٧ ـ الدكتور الغالي أحر شاو	استاذ بجامعة محمد بن عبدالله فاس ـ المغرب
٨ ـ الاستاذ عبدالله الغانم	من رجال الاعمال
٩ ـ السيد ضرار الغانم	من رجال الاعمال
١٠ ـ الاستاذ عبدالباقي النوري	من رجال الاعمال
١١ ـ الدكتور احمد بشارة	استاذ بكلية الهندسة والبترول جامعة الكويت
١٢ ـ الدكتورة موضي الحمود	استاذة بكلية التجارة جامعة الكويت
١٣ ـ الدكتور احمد عبدالله	استاذ بكلية التربية جامعة الكويت
١٤ ـ الدكتور قاسم الصراف	استاذ بكلية التربية جامعة الكويت

١٥ ـ الدكتور شفيق الغبرا	استاذ بكلية التجارة والاقتصاد قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت
١٦ ـ الدكتورة فاطمة عباس نذر	كلية التربية ـ جامعة الكويت
١٧ ـ الدكتورة تغريد القدسي	كلية الدراسات العليا ـ جامعة الكويت
١٨ ـ الدكتورة بربارا ابراهيم	مجلس السكان الدولي ـ القاهرة

وطرحت الجمعية على المشاركين في بدء حلقة النقاش، المحورين التاليين:
*** كيف نستطيع ان نخلق ونؤسس خطابا تربويا موجها للاطفال، مرتكزا على تدعيم مفهوم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية وحقوق الانسان، والانعتاق من الماضي ومعايشة العصر بعقلانية وموضوعية وتبصر؟**
*** كيف نستطيع ان نحد من تأثير سلبيات الكارثة على الجيل العربي الصاعد؟**

وقد تمحور النقاش حول ضرورة تعميق الرسالة التربوية في ثلاثة محاور رئيسية:

١ ـ تفسير الكارثة التي حلت بالكويت والعالم العربي بسبب الاحتلال العراقي للاراضي الكويتية.

٢ ـ تطوير نظام تربوي يبني انسانا جديدا في مجتمع جديد يرسى قواعده على اسس تمنع امكانية تكرار مثل هذه الكارثة وتضمن الامن والاستقرار والنماء والتنمية البشرية بصورة متكاملة.

٣ ـ دور المؤسسات والقوى التربوية والثقافية والاعلامية في بلورة وتطبيق الخطاب التربوي الجديد.

واننا اذ نضع هذا الخطاب التربوي الجديد للطفل في الكويت والبلاد العربية، امام المختصين والقائمين على التعليم، لنأمل بان تضطلع المؤسسات والقوى التربوية والثقافية والاعلامية بدورها في بلورته وتطبيقه بما يحقق الاهداف المنشودة في تعليم وتنشئة الاجيال الصاعدة.

الدكتور حسن الابراهيم

المحـــور الاول:

في تفسير ماحدث في الثاني من اغسطس ١٩٩٠

ان مـا حـدث في الثـاني من اغسـطس عـام ١٩٩٠ كـان «فتنـة كـبرى» اصابت الكويت والوطن العربي، والعالم الاسلامي باهوال واضرار، لا تقل في عمقها عما اصاب العرب والمسلمين في الفتنة الكبرى الاولى في القرن الهجـري الاول.

واذا كان لنا ان نستخلص الدروس المستفادة من هـذا الحدث الجسيم، لاغراض خطابنا التربوي الكويتي خصوصا، والعربي عموما، فلا بـد من فهم ما حدث على انه:

اولا: ظـاهرة اجـرامية مـرضية مقيتـة، تجلت في سلوكيـات «الغـدر» و «البطش» والتضليل» فالغزو العراقي كان غـدرا بجار عـربي مسلم ومسالم هـو الكويت، وانطوى على بطش بابناء الشعب الكويتي وانتهاك سيادته ومقدساتـه وحقـوقه، وعـلى تضليل قـطاعات كبـيرة من الرأي العـام العـربي والاسـلامي بـادعاءات بـاطلة واكاذيب صـارخـة ووعـود زائفـة، صـدقهـا بعض السـذج والبسطاء. وبعض المثقفين العرب.

ثانيا: ان هذه الظاهرة الاجرامية المرضية المقيتة هي افراز لثقافة سياسيـة واجتماعية معموجة ومشوهة، هي ثقافة الاستبداد، وما صـدام حسين ونـظامه الا تجسيم درامي تراجيدي لهذه الثقافة، التي تقوم على تمجيد الحاكم والامتثال الاعمى لنزواته، ولا تسمح بالحـوار والاختلاف في الـرأي، ولا تحترم حقـوق الانسان او الحريات الاساسية للشعوب، وهي ثقـافة تـترعرع بـالحديـد والنار والمعتقلات والسجون، لذلك فان اهم اسلحة الوقاية من ثقافـة الاستبداد هي نظام تربوي مضاد لهـا تمامـا، يستند الى قيم احـترام حقوق الانسـان وحريـاته الاسـاسية والمشـاركة السيـاسية وسيـادة القانـون، وانه بقـدر ما كـان الشعب الكويتي قد بدأ في ارساء هذه القيم منذ الاستقـلال، فانـه قد تمسـك بحقوقـه وارضه ونظامه السياسي، وصمد صمود الابـطال في مقاومـة ما مثله الغـزو من

ثقافة الاستبداد وممارساته، ولذلك فان احد اسلحة المقاومة الحاسمة لهذا الاستبداد هو تكريس وتعميق هذه القيم والترويج لها خليجيا وعربيا.

ثالثا: ان ما فعله النظام السياسي العراقي هو تغييب للوعي ولأبسط عناصر العقلانية، فلا بقية الشعوب العربية ولا النظام العالمي كان سيسمح لسلوكه الاجرامي بان يحدث او يستمر دون عقاب، ولكن نزعة المكابرة والاثم طغت على كل حسابات العقل فكانت نتائجها وبالا على الكويت، ووبالا اكبر على العراق والامة العربية، لذلك فان اعلاء قيمة العقل والعقلانية في السلوك العام للدول والسلوك الخاص لمواطنيها لابد ان يكون مبدأ تربويا ساميا، نصرُّ عليه في خطابنا التربوي الجديد.

رابعا: ان كلمات الحق التي اراد بها النظام السياسي العراقي باطلا قد دفعته الى التلاعب بتراث الامة العربية والمتاجرة بمعاناتها واستنفار ذكريات ماضية بشكل مغرض اراد ان يصادر بها على امكانيات الحاضر وافاق المستقبل. لذلك فمهما كانت امجاد تراثنا واحلامنا، فلابد لخطابنا التربوي الجديد ان يضعها في حجمها وسياقها الطبيعيين دون اسراف او تهويل او تضليل، ولابد ان يكون المستقبل هو المحور الاساسي والنهائي في خطابنا التربوي، صيانة منا لاجيال المستقبل التي ستعيش معظم حياتها في القرن الحادي والعشرين. فمن لا يفكر ويخطط لمستقبله من الان فهو يترك نفسه رهينة اما لقوى الاستبداد الداخلي او لقوى الهيمنة الخارجية.

المحـور الثانـي:

تطوير نظام تربوي يبني انسانا جديدا في مجتمع جديد

من استعـراضنا لتفسـير الكارثـة التي حلت بالكـويت والعالم العـربي في اغسـطس ١٩٩٠، والدروس المستفـادة من هذا الحـدث الجسيم، يتـأكـد ان الحاجة ملحة وعاجلة لمراجعة جادة وجريئة للتربية كنظام مجتمعي بين الإنسـان في الكويت بمفاهيم وسياقات ومناهج متطورة ومتجددة من خلال مختلف القوى والمؤسسات التي تسهم في بنائـه وتكوينـه، سواء كـان في الاسرة او المدرسـة او اجهـزة الثقافـة والاعلام او في التنـظيمات الـرياضيـة او الترفيهيـة او في مواقـع العمـل، ولابد لهـذه المراجعـة من ان تمتد لتشمـل الانسان عـلى امتداد حيـاته عموديا من الطفولة الى مراحل حياته العمرية، وأفقيا لنقده لمسؤوليات المـواطنة والمشاركة في صنع الحياة، وفي مـواجهة تحـديات الحـاضر والمستقبل وفي تنميـة طاقاته وامكاناته الى اقصى ما يمكن ان تبلغه، عافية وفكرا ووجدانا وفعلا.

ولعله من المفيـد ان نذكـر في هذا المقـام اهداف تعليم المستقبـل، والتي وردت في التقرير النهائي لمشروع مستقبل التعليم في الوطن العربي، الـذي قام به منتدى الفكر العربي:

١ ـ تنمية الجسم والوجدان.
٢ ـ غرس الايمان بالله ورسله والقيم الروحية والإنسانية.
٣ ـ غرس الاعتزاز بالعروبة والامة والوطن.
٤ ـ تدريب الفرد على واجبات المواطنة والمشاركة المجتمعية والسياسية.
٥ ـ غرس قيم وممارسات العمل والانتاج والاتقان.
٦ ـ اعداد الإنسان للمستقبل، وسرعة الاستجابة للتغير.
٧ ـ اعـداد الإنسـان القـادر عـلى صنـع المستقبـل، الابتكـار والابـداع والتخطيط والتنظيم.

٨ ـ الاسهام في تحقيق التنمية الشاملة وسد الفجوة التكنولوجية وتجاوزها.
٩ ـ تنمية التفكير المنهجي النقدي العقلاني.

والواقع ان كارثة الاحتلال، والعمل على تجاوزها علاجا ووقاية وتقدما، قد ابرزت كثيرا من القصور، بل والتشوه ـ احيانا ـ في نظامنا التربوي بمختلف ابعاده، مما تزخر به الادبيات التربوية، ولعل كثيرا ما جرى في الماضي لم يستطع ان يسبر اغوار مشكلات القيم والسياسات والحوار بين المجتمع والتربية، كما ان بعضها لم تتح له فرصة الاكتمال، وظل الجانب الاكبر معنيا بجزئيات محددة، ومقتصرا على جوانب فنية لم تدرك ابعاد التكامل في العملية التربوية انطلاقا من حاجات المتعلم ومن تحديات المجتمع والمتغيرات العربية والدولية في ميادين المعرفة والسياسة والاقتصاد.

وتقتضي المراجعة توفر القناعات العلمية والاجتماعية والسياسية بين اوسع قطاعات الفكر والرأي والمسؤولية الى السعي نحو التوجه الى بدائل جديدة ليتحقق للإنسان الكويتي الوعي والقدرة والارادة ليرسخ في مجتمعه مقومات كرامة الإنسان ـ كل إنسان ـ وليجعل من المؤسسات والقوى التربوية اداة للتماسك الوطني وقنوات للتحرر والحرية والانتاج والابداع ومن ثم تكون هذه المراجعة اداة للاتفاق من خلال الحوار عن اساسيات تطوير نظام تربوي جديد ومتجدد، تتفرع منه مختلف التفاصيل والمفردات.

ويستلزم هذا الحوار المجتمعي ان يراجع المضامين والتوازنات والتوجهات التي تواجهها الاشكاليات التربوية التالية في مختلف المؤسسات المعنية ببناء الإنسان في الكويت:

١ ـ اشكالية العلاقة بين الدولة والمجتمع المدني بمختلف تشكيلاته وتنظيماته، وما يتعلق بمسؤولية كل من الطرفين في صياغة التوافق الوطني في القيم والاهداف التربوية، وفي انشاء المؤسسات، وفي امكاناتها الفنية وفي تكلفتها والاشراف عليها.

٢ ـ اشكالية المواءمة بين حاجات الفرد والاسرة والمجتمع فيما يتعلق

بالطلب على التعليم، وفي الوفاء بحاجات سوق العمل، وفي رعاية الموهوبين والمتخلفين، وذلك كله في ضوء احتياجات الامن الوطني.

٣ ـ اشكالية دعم ثقافة وطنية مشتركة والتنوع والتفرد، واتخاذ كارثة الاحتلال منطلقا من بين المنطلقات التي تؤكد المشاركة الثقافية في الضراء والسراء، ومن ثم نؤكد هذه الاشكالية على الموازنة بين مقومات التواصل الاجتماعي والثقافي من ناحية وبين التنوع والتعدد والبدائل في مسيرة التقدم.

٤ ـ اشكالية المعرفة المستمدة من سلطة المؤسسة التربوية وبين المعرفة الحوارية والمشاركة، وصولا الى احترام الخلاف الذي لا يفسد للود قضية. وتتمحور هذه اشكالية حول ممارسة الديمقراطية الداخلية في نطاق المؤسسات ذاتها دعما للديمقراطية في نظام المجتمع الكويتي على النطاق الوطني العام.

٥ ـ اشكالية الهوية الذاتية في مواجهة الاخر والتفاعل معه، وهذه تقتضي الابتعاد عن التقوقع في الذات استعلاء او ضعفا، كما تقتضي التفاعل مع الاخر بفهم ووعي وندية كشرط ضروري للبقاء والنماء في عالمنا المعاصر بمتغيراته ومنجزاته.

٦ ـ اشكالية التوجه الفكري والسلوكي والاجتماعي بين الماضي والحاضر والمستقبل، مما يتطلب نظرة نقدية للماضي وانطلاقا من فهم الحاضر ومعطياته الحية نحو صناعة المستقبل القريب والبعيد، وهذا يقتضي الالتفات الى الماضي الحي ـ لا المنخفي ـ في موروثاتنا، وجعلها حافزا لمستلزمات المستقبل الذي نربي فيه ابناءنا لزمان غير زماننا.

٧ ـ اشكاليات الاسهام في بناء الإنسان القادر على ممارسة الإنتاج الاقتصادي السلعي والانتاج المعرفي والتنظيمي، في مواجهة تنمية رغبات الاستهلاك والاستمتاع والمكانة.

٨ ـ اشكالية العلاقة بين الحق والواجب، والربط بينهما وربط الجزاء بالعمل، والمكانة بالمسؤولية، وان العلاقة بين الفرد والمجتمع انما تقوم على توازن عادل بين طرفي العطاء والاخذ، والاخذ والعطاء.

٩ ـ اشكالية الذكر والانثى، واقامتها على مبادىء المساواة في الحقوق والواجبات، بما في ذلك فرص تنمية كل من الجنسين الى اقصى طاقاته، والتغلب على كل العوائق التي تحول دون ممارستهما لحقوق المواطنة ومسؤولياتها، وانها شريكا حياة ومصير.

١٠ ـ اشكالية التلقين والحفظ والسلطة في المعرفة في مقابل العقلانية والموضوعية، والتفكير العلمي، والنقدي بمختلف ابعاده، تمكينا للمواطن من فهم الواقع واستخدام العلم ومناهجه من تحليله او تطويره، تجاوزا لانواع التفكير الغيبي والاسطوري وما ارتبط به من تجريد وتغييب للعقل، وتمجيد البطولات الشخصية والاسطورية في صناعة التاريخ، دون التفات للجهد الجمعي والتعاوني.

١١ ـ اشكالية الاقتصار على التعامل مع العلوم ومسلماته الراهنة في مقابل تكوين القدرة والوعي والحساسية للتوقع والتحسب للمستقبل والتعامل مع مجهولاته ومتغيراته، مما يجعل القوى والمؤسسات التربوية اداة لتطوير الواقع وتجديده، لامجرد قنوات لاعادة انتاج فكره ومنظماته وقيمه.

المحور الثالث:

دور المؤسسات والقوى التربوية والثقافية والاعلامية في بلورة تطبيق الخطاب التربوي الجديد

هناك اتفاق في الرأي لدى المشاركين في الندوة بأن قيمة أي خطاب جديد تقوم على الدور الذي تستطيع ان تلعبه المؤسسات والقوى التربوية والثقافية والاعلامية، اضافة للمسؤولين السياسيين. وأكد المشاركون على أهمية القرار السياسي المتفاعل مع المحاور التي خلصوا اليها. فبدون مساندة من القادة والمسؤولين لن يكون هنا مجال للتقدم على أي من هذه المحاور في المدى المنظور، بل سوف نبقى نراوح بين رأي ورأي واجتهاد واجتهاد الى أن تغلبنا الاوضاع، وتتجاوزنا المشكلات. وهذا ما يجب العمل بكل قوة من اجل تفاديه.

وقد طرح المشاركون ضرورة ان تقوم المؤسسات وفي مقدمتها المؤسسات الاعلامية ببلورة تفسير علمي لكارثة الاحتلال العراقي للكويت وذلك من حيث شرح الاسباب وتفسير الابعاد والمواقف بطريقة تستطيع التعايش معها الاجيال الكويتية الصاعدة. فان الاساس هو محاربة التسلط والفردية، وان المشكلة في الغزو كانت في جوهرها قضية سلوك سياسي لفرد خرج عن امته وسعى لاستغلال كل القضايا العربية المقدسة، وتضليل المجتمعات التي عانت هي الاخرى من المفاهيم الثقافية الضعيفة والسلبية نفسها المنتشرة في المجتمعات العربية. اي من الضروري طرح التفسير المطلوب بطريقة لا تخل في انتماء الطفل الوطني المترابط مع انتمائه العربي والاسلامي، وان عدم استيعاب المؤسسات لهذه الجوانب من شأنه خلق ازمة انتماء وارتباك واغتراب للجيل الكويتي الشاب.

كما أنه من الضروري ان يكون دور المؤسسات رائدا في مقدرته على بلورة كتاب مدرسي يخلو من الاطناب والخطابة وملىء بالدقة والبلاغة. ان الديمقراطية اساسية لكي يتطور اطفال الكويت في اطار يعزز التصورات

والمحاور التي وصل اليها المشاركون فبدون هذه القيم يتخرج الصغار بلا حوافز للابداع، وبلا قدرة على الحوار، وبغياب للعقلية النقدية. وهذا يبعدهم عن الفهم العملي للواقع مما ينتج جيلا عاجزا عن التعبير عن حاجاته ومصالحه ويفتقد القدرة على العمل والابداع.

وهذا يعني ايضا ان على المسؤولين تجنب تسييس التعليم، بل يجب فصله عن التأثيرات السياسية من حيث تنافس اقطاب سياسية واجتماعية عديدة للتأثير على عقل الطفل. بل يجب ان يكون الاساس هو تنمية الطفل الذي يستطيع ان يتفاعل مع العالم المحيط به ومع التطورات العالمية من حيث التفكير والمهارات. ان تقديس الماضي الذي تحمله مؤسساتنا في لغتها يشكل حاجزا كبيرا امام تطور الطفل والتعليم في مجتمعنا وبلا دور مميز للمؤسسات في التعامل مع تاريخنا بحيوية وحركة وبانه تاريخ مليء بكل ما تحتويه الحياة من سلبيات وايجابيات فسوف نبقى اسرى الماضي. وهذا الفارق واثره على اطفالنا يجب ان يكون محورا اساسيا لمؤسساتنا. الاسلام فيه استنارة وقدرة على محاكاة الواقع، وتشجيع على الانخراط في حركة البشرية، ولكن بعضنا يعطيه تفسيرا جامدا يتناقض مع الحداثة والعالم الذي يحيط بنا. ان على المؤسسات مسؤولية عدم اخذ الاطفال بعيدا الى عالم الانغلاق على النفس فمن اخطر ما يمكن ان يواجه اي مجتمع خارج من كارثة بحجم كارثة الاحتلال هو الاتجاه للانغلاق في عالم يتجه الى الانفتاح. وهنا يكمن دور المؤسسات في تأكيد مفاهيم عربية وعالمية تؤكد على الالتقاء بين الحضارات والشعوب على ارضية المصالح والحاجات المشروعة والمشتركة.

كما ان احتواء مؤسساتنا على خطاب موحد للطفل والطفلة، والشاب والشابة وايضا الكبار والصغار من شأنه التخفيف من العديد من الحواجز المصطنعة التي بنيناها بين عالم الصغار والتي انعكست على العلاقة بين الرجل والمرأة في الاسرة، وبالتالي علينا التنبه الى ان التفرقة في المجتمع تبدأ في جوهرها في الاسرة. اذ هناك يبدأ قطع الاوصال ويختفي الحوار المنطقي وتسود اللاعقلانية والعنف. فالنماذج السلبية تبدأ اولا في الاسرة بين الزوج وزوجته وبين الاباء والاطفال وعلى مؤسساتنا الانتباه لهذا البعد وتضمين خطابهم

ومنهجهم مما يشجع على نمو الاسرة المتفاهمة والمتوازنة والقائمة على الحوار والعقلانية.

ان هذه العناصر التي نرى ضرورة تحويلها الى جزء لا يتجزأ من خطاب تربوي جديد، أساسية لمستقبلنا، اذ من خلالها تحمي الكويت جيلها الصاعد، وتتحول الى منارة للتربية والانتماء، فهذه العناصر قيم وحاجات دفاعية لمجتمع خرج من براثن الاحتلال، وهي قيم تعيد لهذا المجتمع دوره، وتوازنه، وانتماءه، لكن على ارضية تعزز القيم التنموية التي نحتاجها لخلق جيل قادر على تفادي سلبيات الماضي، وبناء امن المستقبل وفي هذا الاطار نرى ان للجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية دور طليعي وخاص في نشر وبلورة هذه المفاهيم.

وخير ما نختتم به هذا الخطاب التربوي الجديد هو التأكيد على تحديد هدف التنشئة للاجيال الكويتية الجديدة بالغايات التالية:

أولا : اتخاذ التربية وسيلة لتدريب الناشئة على نقد الاوضاع الثقافية السائدة، وتغيير ما يحتمل التغيير منها تغييرا يتلاءم ووجهة التاريخ العامة في التحولات الاجتماعية التي يجلبها معه التصنيع والتقدم العلمي لقد كانت التربية الكويتية حتى الان ادارة لتخليد البطركية الاجتماعية من خلال تنشئة الاطفال على اخلاقيات الخضوع والتبعية والواجب الان هو اعادة توجيه المؤسسة التربوية الكويتية لعكس هذا التيار، وجعل هذه المؤسسة الاجتماعية الحيوية ـ التربية اداة لخلق مجتمع كويتي حر تتولد حريته من جماع حريات افراده.

ثانيا : لقد خدمت المؤسسة التربوية الكويتية حتى الان هدفا معوقا للتنمية وعت ذلك ام لم تعه لقد كانت اداة عزل حضاري للاجيال الجديدة والتحدي الذي يواجهنا الان هو كيف نتحول بهذا العازل الحضاري (الوضع التربوي) الى اداة وصل حضاري؟

ان الحديث عن عصرنة المؤسسة التربوية الكويتية يعني بالضرورة

(تحديثها) اذا أفلحنا في اشتقاق طريقة ذكية في التحديث ـ وهذا أمر غير متعذر إذا صممنا عليه ـ فإننا بذلك نحرر ذاتنا عقليا من دون التفريط بقيمنا الثقافية العليا. إن التحديث هنا لا يعني أكثر من تنشئة الاجيال على وعي العصر وقبوله والتكامل معه لاحتلال مركز لها فيه وذلك بتمكينها من معرفة وتقدير القوى الفعلية الحاكمة لهذا العصر. . وهذا من عمل المنهج المدرسي.

إن الكفايات التربوية الاساسية التي يجب أن يحققها التعليم في الاطفال هي كفايات من الضرورة الوظيفية للعيش في العالم المعقد الذي صاروا يولدون فيه. الكفايات التربوية التي يتفق اليوم على أنها شرط للوجود الفعال في هذا العالم الجديد والمتجدد من حولنا يمكن إجماله في وجوب اكتساب الاطفال ـ كل الاطفال ـ (للعدُدَ) التربوية التالية:

أ ـ حيازة اللغة المنظمة
ب ـ نمو القدرات العقلية
ج ـ توسعة فهم الطفل للعالم المحيط به.

ولبلوغ هذه الغاية لا بد من تمكين الاطفال ـ كل الاطفال ـ من المهارات التالية:

أ ـ الكفاية في استعمال اللغة القومية ومهاراتها المتنوعة مثل القراءة والكتابة والكلام والاصغاء والملاحظة مع تأهيلهم لامتلاك لغة عالمية أخرى.
ب ـ التمكن من العمليات الاساسية كالقياس والتخمين والتقدير والعمليات التفاضلية.
ج ـ التمرين على استعمال المبتكرات الرمزية مثل الحاسب الالي والادوات العلمية الاساسية
د ـ التدريب على مهارة التفكير المنطقي العقلاني السليم.

إن هذه المهارات تعتبر في الدوائر التربوية العالمية مقومات شرطية

للتعليم الجديد، ومن دونها تستحيل استمرارية التعلم الذاتي الموجه نحو الاستمتاع العقلي والتقدم في المهن أو حذق مهن أو حرف جديدة.

ثالثا : أخيرا.. لا بد ان نكرس حيزا واسعا من تفكيرنا لمسؤولية التربية عن تحرير الطاقة الانتاجية للإنسان الكويتي الجديد وتعظيم هذه الطاقة الى حدود عالية فالزمن الذي نعيش فيه لا يحتمل الوجودات الطفيلية، ولقد ظل استقلالنا السياسي منقوصا أو منتقصا حتى الان لإننا لم نتبين ان الاستقلال الصحيح هو مسألة ذاتية داخلية، وأن دوام الاتكال على الاخرين إنما هو تفنيد عملي للاستقلال السياسي والانخفاض به الى تزاويق طقوسية محضة.